افتتاحية العدد

بقلم: أ.د/ مسعود فلوسي

رئيس تحرير مجلة "الإحياء"

تصل هيئة تحرير مجلة "الإحياء"، سواء عبر البريد العادي أو البريد الإلكتروني أو التسليم المباشر، كثيرٌ من المقالات والأبحاث التي يطلب أصحابُها نشرَها في المجلة بغرض التمكن من مناقشة رسائل الدكتوراه أو الحصول على التأهيل الجامعي أو الترقية إلى درجة أستاذ التعليم العالي.

وإنه ليسُرُّنا أن يحرصَ الباحثون من طلبة وأساتذة على النشر في مجلة "الإحياء"، وأن يخُصُّوها بإرسال بحوثهم ومقالاتهم، إلا أننا ـ في الواقع ـ عندما ننظر في هذه المقالات، ونُخضِعُها للفحص المبدئي على مستوى هيئة التحرير، أو للتحكيم العلمي بإرسالها إلى الخبراء، يتبين أن أغلبها لا يتوفر على شروط النشر، بل إن كثيرا منها لا يتوفر حتى على أدنى المواصفات الضرورية في المقالة العلمية، سواء تلك المطلوبة على مستوى مجلتنا أو على مستوى غيرها من المجلات الأكاديمية.

لقد سبق أن كتبنا في افتتاحية العدد السالف من مجلة "الإحياء" عن الشروط الضرورية المطلوبة عادة في كتابة ونشر المقالات والأبحاث العلمية، وبينا ـ بكل وضوح ـ ما يجب التزامُه من ضوابط عند كتابة المقالات وضرورة مراعاة هذه الضوابط والحرص على التحقق بها قبل إرسال المقال للنشر. وهذه الضوابط ـ في الحقيقة ـ ليست جديدة، ولسنا نحن الذين استحدثناها، فهي معلومة ومعروفة وتُدَرَّس حتى للطلاب في مرحلة الليسانس ضمن مادة منهجية البحث العلمي، ولم يكن دورُنا سوى التذكير بها ولفت الانتباه إليها.

إلا أننا لاحظنا أن المقالات والأبحاث التي تلقيناها منذ صدور العدد المشار إليه، جاءت في أكثرها مفتقرة إلى التحلي بالشروط الأكاديمية والضوابط العلمية.

لذلك رأينا في افتتاحية هذا العدد أن نشير إلى المآخذ والمثالب والنقائص التي يجب تلافيها عند كتابة وتحرير المقالات والأبحاث بغرض نشرها في مجلات علمية محكمة. وهي كما يلي:

1- العمومية وغياب التركيز:

يتطلب المقال العلمي أن يكون مركزا ومتعلقا بنقطة محددة يتناولها بالدراسة من جوانبها المختلفة، فلا يمكن في مقال موجز أن نحيط بجوانب موضوع كبير، وإن حدث أن كان الموضوع واسعا فسيأتي المقال ضعيفا وغير ذي أهمية علمية، وستأتي المعلومات فيه ذات طابع عمومي ولا تنتهي إلى نتائج محددة.

وهذا مع الأسف ما يحدث بالنسبة لكثير ممن يكتبون مقالات ويرسلونها إلى المجلات العلمية لنشرها فيها، حيث تُرَدُّ هذه المقالات ولا تُنشر بسبب سعة موضوعاتها وعدم تركيز أصحابها على نقاط محددة بعينها.

2- عدم الانطلاق من إشكالية واضحة وأهداف محددة:

من المآخذ التي تؤخذ على كثير من المقالات كذلك؛ أن أصحابها لا ينطلقون في إعدادها من إشكالات علمية واضحة تستدعي البحث فيها والعمل على الإجابة عنها، وهو ما يترتب عنه انعدام أهداف يُراد الوصول إليها من خلال المقالات أو الأبحاث التي يكتبونها.

إن كثيرا ممن يرسلون مقالاتهم هدفهم الأول والأخير هو النشر لأجل المناقشة أو التأهيل أو الترقية، دون أن يكون هناك هدف علمي آخر، وهذا ما يجعلهم لا يحسنون اختيار الموضوعات التي تستحق أن تكون مجالا للبحث، بل عادة ما يلجؤون إلى الكتابة في موضوعات لم يبق فيها ما يُبحث، والنتيجة المتوقعة أيضا هي أن تُرفض مقالاتهم ولا تحظى بالنشر.

3- إغفال الاهتمام بالدراسات السابقة وعدم مراعاة ما يميز بينها وبين المقال:

كثير من المقالات تتناول موضوعات معروفة وكتبت فيها دراسات كثيرة، ومع ذلك يتجاهل أصحاب هذه المقالات تلك الدراسات السابقة ولا يهتمون بالاطلاع عليها ومعرفة ما انتهى إليه أصحابها فيها. والغريب أن يدعي بعض أصحاب المقالات أن موضوعات مقالاتهم غير مطروقة ولم يسبق لأحد أن تناولها بالدراسة، مع أننا نجد في كل موضوع من هذه الموضوعات عشرات الدراسات السابقة.

والنتيجة التي تترتب على عدم الاطلاع على الدراسات السابقة في أي موضوع يُراد بحثه أو الكتابة فيه؛ أن يتناول صاحب المقال الموضوع بطريقة بدائية بسيطة وأن يكرر ما قاله غيره، بل يأتي مقاله قاصرا ودون المستوى المطلوب في البحث العلمي.

4- غياب الأمانة العلمية:

أتاح التطور التكنولوجي الذي عرفه العصر الحديث وسائل الوصول إلى المعلومات بأسهل السبل، ومكن الباحثين من الوصول إلى الدراسات السابقة في موضوعاتهم بأيسر الطرق. وقد كان المفترض أن يستفيد الباحثون من هذا التطور التكنولوجي في ترقية البحث العلمي في مختلف الميادين والمجالات والانتفاع بالدراسات السابقة في الموضوعات المختلفة في تحقيق المزيد من الرقي والتطور العلمي. إلا أن الذي حدث، مع الأسف؛ أن بعض ذوي النفوس الضعيفة من المنتسبين إلى البحث العلمي بدون استحقاق أو تأهيل، اتخذوا من سهولة الوصول إلى المعلومات وسيلة إلى عدم بذل أي جهد في القراءة والبحث والتحرير، مكتفين بالسطو على جهود غيرهم والاستيلاء على إنتاجهم العلمي، متصورين أن لا أحد سينتبه إلى فعلتهم أو يكتشف سرقاتهم، ناسين أو متناسين أن الوسيلة التي مكنتهم من سرقة جهود غيرهم هي نفسها التي ستقود إلى كشف هذه السرقات وفضحها.

إنه كثيرا ما يقع من يرسلون مقالات للنشر في بعض المجلات العلمية في هذه الورطة، فيلجؤون لانتحال أعمال غيرهم ونسبتها إلى أنفسهم، وكثيرا

ما يُكتشف هذا الانتحال بكل سهولة ويكون مصير مقالاتهم أن تُرمى في سلة المهملات، لأنها لا تستحق حتى الحبر الذي تكتب به والورق الذي يمكن أن تطبع عليه.

5- غياب منهج واضح ومحدد في البحث:

من المآخذ التي يقع فيها من يكتبون مقالات ويرسلونها للنشر؛ غياب منهج واضح ومحدد يسير كاتب المقال على قواعده في مقاله أو بحثه، حيث يتصور صاحب المقال أن المطلوب هو كتابة مقال أو بحث وانتهى الأمر، دون أن ينتبه إلى أن غياب المنهج معناه افتقار المقال أو البحث إلى الناظم الأساس الذي يجعله يستحق أن يسمى بحثا علميا.

وهذا ما لوحظ في كثير من المقالات التي تصل إلينا، حيث يتبين عند قراءتها أن أصحابها لم يسيروا عليها وفق مناهج واضحة ومحددة، فيختلط فيها الوصف بالتحليل بالتأريخ بالإحصاء بالمقارنة، بل ربما وجدنا صاحب المقال يدعي أنه انتهج منهجا معينا في بحثه، إلا أننا عند الاطلاع الكامل على المقال نجده لم يستعمل الأدوات المتعارفة في هذا المنهج ولم يوظف قواعده.

إن السير في البحث أو المقال على منهج واضح ومحدد هو أهم ما يميز المقال العلمي عن غيره من أنواع المقالات. وبإغفال هذا الأمر يفقد المقال طابعه العلمي الأكاديمي وهو ما يجعله كذلك يفقد استحقاقه للنشر.

6- إهمال العناية بالجانب الهيكلي للبحث أو المقال:

وهذا أيضا من المآخذ الشائعة كثيرا في المقالات التي ترد إلينا في مجلة "الإحياء"، حيث يكتفي كاتب المقال بسرد المعلومات متتابعة دون تسلسل منطقي أو موضوعي، وأحيانا حتى دون عناوين تفصل بين عناصر المقال، فيأتي المقال هشا وضعيفا ومفتقرا إلى الوحدة الموضوعية. وهو ما يكشف عن اختيار عشوائي لموضوع المقال وعدم الانطلاق فيه من فكرة واضحة.

إن التقسيم الهيكلي للبحث أو المقال ذو أهمية بالغة في إبراز وحدته الموضوعية والتسلسل المنطقي لأفكاره والمعلومات التي يتضمنها، ومن دونه

سيكون الكلام في المقال مرسلا بطريقة عشوائية وغير نافعة للقارئ وحتى للكاتب نفسه.

7- إهمال الشروط الأكاديمية المتعارفة في التوثيق العلمي:

بعض المقالات يظهر من خلالها أن أصحابها ليس عندهم أدنى فكرة عن الطرق العلمية المتعارفة في التوثيق العلمي، بل تجدهم يبتكرون من عند أنفسهم طرقا جديدة لم يسبق أن استعملها أحد من الباحثين قبلهم ولا نجد لها ذكرا في أي كتاب من كتب مناهج وطرق البحث العلمي.

8- الاكتفاء بالدعاوى الجزافية دون إثباتها بالأدلة العلمية:

كثير من أصحاب المقالات لا يكلفون أنفسهم عناء التدقيق في الدعاوى التي يطلقونها في مقالاتهم والتدليل عليها وإثبات صحتها، فهم ينطلقون من البداية من أفكار مسبقة في الموضوع تُعتبر عندهم حقائق مسلمة، ولذلك فهم يديرون مقالاتهم على محاولة إثبات هذه الأفكار وحمل القارئ على التسليم بها، دون أن يقدموا له ما يؤكد هذه الأفكار أو يثبت صحتها وسلامة المقدمات التي أفضت إليها.

9- ضعف التحرير العلمي وغلبة طابع النقل والترتيب:

من المآخذ التي تُلاحظ عادة على كثير من المقالات؛ ضعف التحرير العلمي، حيث تفتقر إلى المتانة والرصانة والحضور العلمي لأصحابها، وسبب ذلك هو تصور كثير من المنتسبين إلى البحث الأكاديمي أن الكتابة العلمية هي جمع المعلومات وترتيبها والتنسيق بينها، دون أن يكون لصاحب البحث أو المقال حضور علمي من خلال الشرح والتحليل والمناقشة والنقد والاستنتاج.

وهذا مع الأسف ما نلاحظه في معظم الرسائل الجامعية التي نناقشها، وفي أغلب المقالات التي نقرؤها في المجلات العلمية الصادرة عن مؤسساتنا الجامعية.

إن مشكلة كثير من المنتسبين إلى البحث العلمي أنهم لا يقرؤون ولا يكتبون ولا يطورون مهاراتهم البحثية والتحريرية في حياتهم العلمية، وإذا كتبوا فلغرض التأهيل أو الترقية لا غير، وهو ما يجعل ما يكتبونه حينئذ يأتي ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى الأكاديمي المطلوب.

10- عدم الاهتمام بالناحية اللغوية في تحرير البحث:

اللغة ـ كما هو معلوم ـ هي وعاء المعاني والوسيلة الأساس لتوصيلها، وأي ضعف في استعمال اللغة معناه الضعف في البيان والتوضيح. وعلى الرغم من أهمية اللغة في البحث العلمي، إلا أن كثيرا من كتاب المقالات لا يلقون لها بالا، بل لعلها آخر ما يهتمون به، حيث تأتي مقالاتهم مشحونة بأخطاء لغوية فادحة في المفردات والتراكيب يُفترض ألا يقع فيها حتى تلاميذ المراحل الأولى من التعليم.

هذا الضعف اللغوي ينعكس تلقائيا على المحتوى العلمي للمقال، حيث يأتي الكلام فيه مشوشا وتأتي المعاني غامضة ومبهمة، والنتيجة أن يُرفض المقال ولا يحظى بالنشر.

إنه من الضروري أن يهتم الباحثون بترقية مهاراتهم اللغوية، وأن يعملوا على تطوير أنفسهم من هذه الناحية، لأن أي نقص في هذا الجانب يعتبر نقصا في الشخصية العلمية للمنتسب إلى البحث العلمي.

11- إهمال تصحيح أخطاء الطباعة:

بعض أصحاب المقالات، بمجرد أن ينتهوا من كتابة مقالاتهم على أجهزة الإعلام الآلي، يبادرون إلى إرسالها للنشر، دون أن يعطوا أنفسهم فرصة لقراءتها ومراجعتها وتصحيح ما يقع فيها من أخطاء. والنتيجة أن تُرفض هذه المقالات من قبل هيئات التحرير أو من قبل الخبراء المحَكَّمين بمجرد الانطباع الأولي عند الاطلاع عليها، لأن ما يتبادر إلى الذهن عادة أن الخلل في الشكل دليل على الخلل في المضمون.

هذه المحاذير والمثالب والمآخذ هي الأسباب الرئيسة التي تُرفض لأجلها المقالات ولا تحظى بالنشر في المجلات الأكاديمية الجامعية، ومنها مجلة "الإحياء". وإنا لنرجو أن يحرص إخواننا وزملاؤنا الباحثون من الأساتذة وطلبة الدكتوراه على عدم الوقوع فيها، حتى تحظى مقالاتهم بالنشر وتجد طريقها إلى القراء، وتُسجل في الموازين العلمية لأصحابها وإنتاجهم الأكاديمي.